جانب آخر من الجلسة برئاسة الخرافي

مشاورات ثنائية حكومية

وافق على طلب لجنة الخارجية سحب اقتراح قانون إنشاء قلادة قائد الإنسانية لمزيد من الدراسة

المجلس يناقش تقرير «حماية الأموال» حول «أدفانتج» أول ديسمبر

- حماد: عمر الحدث يجب ان يكون 18 عاما وليس 16 كما ورد في التقرير فكل الاتفاقيات الدولية تنص على ذلك
- الحريجي: اصبح من الثابت علميا ان وسائل العقاب ليست مجدية في اصلاح الاحداث ولذلك لابد من سياسة اجتماعية

توضيح من العبدالله

الصبيح توضح

- محمد الحويلة : مراجعة التشريعات القديمة أصبح واجباً وضرورياً مع اختلاف وتطور نمط الحياة وتطور القوانين
- خليل الصالح: القانون يعد لؤلؤة تزين هذا المجلس ..فالكل يعلم بأن العولمة وضعت المجتمع أمام مسؤوليات جسام
- جمال العمر: مبررات وزيرة الشؤون ووزير الداخلية لخفض السن إلى 16 سنة للحدث ليست كافية

ليلاها وانا ثم خفض سن الحدث يا معالي وزيرة الشؤون فان كل جهدكم سيكون شيش بريش بل وانتظروا تعليق المحطات الفضائية عندما تقول الكويت تقدم علي اعدام الاحداث بعمر 16 عاما

..لا يجب ان تكون التشريعات بناء علي رد فعل لصبيان حملوا سكاكين داخل احد المجمعات ..حاليا لدي داعش للجرمة جنود بعمر سبعة سنوات يقتلون بذبح البشر ..الاخ الرئيس انت اذا اقولك اذبح خروف ما تستطيع (يقصد عادل الجار الله رئيس الجلسة)..

دولة الكويت غائبة عن هذه الامور وان كنا نشد علي يد الوزير يعقوب الصانع الذي احكم قبضته علي وزارة الاوقاف ..الحكومات السابقة اهملت التشئ كثيرا وجعلت الرياضة تهيا للاهواء السياسية.. الحكومة الحالية عجزت عن حل مشاكل النشئ لذلك اتجهت الي اخر الدواء وهي الكي..

تحديد سن الحدث ب 16 عاما سيكون عار علي وجه الكويت وفي الاخر راح يقطونها براس مجلس الامة ..هذه نقطة سوداء في ثوب العروس تخرب فستانها .

سعدون حماد :عمر سن الحدث يجب ان يكون 18 عاما وليس 16 سنه كما ورد في التقرير فكل الاتفاقيات الدولية تنص علي ان سن الحدث 18 عاما ..ويجب ايضا ان تعتد بشهادة الميلاد وليس هناك داعي الي تحويل الحدث الي جهات اخري..

لدينا وكيل وزارة وهو معروف بلغ السن القانونية ولكي يجدد ذهب وزور في تاريخ ميلاده وخفضه ثلاث سنوات وتم التجديد له ..يا حكومة ما بني علي باطل فهو باطل

عودة الرويعي :القوانين يجب ان تكون متسقة ومتناغمة حتي لا نحتاج الي تغييرها واويد الطلب الذي يطلب الابقاء علي سن 18 عاما

بالنسبة للحدث ..يجب ان ننظر الي اسباب الانحراف بنظرة منطقية علمية

جمال العمر :الاحداث هم اكثر من 50 % من الشعب الكويتي وكان يجب علي الحكومة ان تدرس قضية تحديد سن الحدث اذا تريد تخفيض السن الي 16 عاما.. الاحداث حاليا اصبحوا هدفا لتجار المخدرات ولضرب المجتمع والحكومة للاسف تقف عاجزة لا تستطيع ان تصل الي اسباب انحراف الاحداث ..ايضا بالنسبة للبدون عندما يكون 120 الف شخص محرومين من حقوقهم وناتي ونقول ليش انتشار الجريمة بينهم ..الحكومة هي من تخلق هذه الظروف التي تؤدي لحدوث الجريمة.. علي الحكومة ان تاتي بحل كامل متكامل حتي جرائم الجمعيات التجارية الحكومة لم تعرف ما الدافع وراءها او الذي دفع مرتكبيها للاقدام عليها

سعود الحريجي:اصبح من الثابت علميا ان وسائل العقاب ليست مجدية في اصلاح الاحداث ولذلك لابد من سياسة اجتماعية تعني بها وزارة الشؤون لخدمة فئة الاحداث وتوفير الرعاية والحماية للجيل الناشئ ،وان تكون اجراءات الملاحقة والتحقيق تتوافق مع هدف اصلاح اعوجاج ..الحدث لانه للاسف الكثير ممن يدعون الاصلاح هم انفسهم من يهدمون هذا الجيل

محمد الحويلة :مراجعة التشريعات القديمة اصبح واجبا وضروريا مع اختلاف وتطور نمط الحياة وتطور القوانين الدولية ،واشكال الانحراف كبيرة فبعض الوافدين يانون بعادات خارجة للمجتمع الكويتي ،وعلينا حماية الشباب والنشئ من مختلف الجرائم في ظل انتشار المخدرات بالمجتمع والتي اصبحت تدق اجراس الخطر وعلي وزارة الداخلية ان تنتبه لهذا الامر ..ولابد ان يكون هناك مكتب فاعل لمراقبة سلوك المفرج عنهم من السجون حتي نعيده الي السلوكيات الصحيحة والعودة به كعنصر فاعل في المجتمع ، وهذه مسؤولية كبيرة علي الوزارات المختلفة المعنية بتطبيق هذا القانون ..مطلوب ان يكون هناك برامج لاعادة تاهيل الحدث وتقييمه بعيدا عن رفقه السوء فكما يقال الصاحب ساحب

،والتشريع الذي بين ايدينا جدير للاخذ به وتطبيقه ونشكر لوزارة الشؤون علي سواد هذا القانون الرادعة والهامة

خليل الصالح:هذا القانون يعد لؤلؤة من التي تزين هذا المجلس ..فالكل يعلم بان العولمة الحديثة وضعت المجتمع امام وضع متسارع جدا ،واطلب من وزيرة الشؤون ان تذهب في زيارة الي استراليا لتري تطبيق القانون علي الابناء قبل الابناء حتي يكون لدينا توافق بين القوانين وواقعنا.

عادل الجار الله الخرافي:هذا القانون تشكر عليه اللجنة التشريعية والفريق الحكومي وموضوع تحديد سن الحدث هو موضوع اجتهادي ..نحن في ايام البر حاليا يقبض علي الاحداث الذين يقودون الدرجات البخارية والباجي ويقوم رجال الشرطة بوضعة اربعة ساعات في الباص ومن ثم يذهبون به الي المخفر وحجزه مع المجرمين من اصحاب الجرائم وهذا لا يجوز ويقول ما ادري ماذا اقول

يرد عليه رئيس الجلسة خلف دميثير :تقصد المجرمين المحترفين

××عادل الجار الله :انت ايضا الاخ الرئيس ، يرد خلف دميثير :لا انا مو ايضا

مبارك الحريص بصفته رئيس اللجنة التشريعية :مسالة التوظيف بسن 18 عاما ليست حجة علي قانون الاحداث والامر متروك للمجلس وقناعة الرئاسة

وزيرة الشؤون:هذا قانون جنائي يتكلم عن البعد الجزائي الجنائي ولا يتكلم عن حقوق الطفولة ،والواضح ان الاعداد الاكبر هي اكبر من سن 16 وذلك وفقا للاحصائيات التي بين ايدينا ،واود ان اوكد بان سن 16 لا يتعارض مع اي قوانين او اتفاقيات دولية..الاتفاقية الدولية هي لحقوق الطفل والكويت اصدرت قانون حقوق الطفل بينما لم توقع الكويت علي اي اتفاقية تخص تحديد سن الحدث ،وحفاظا علي الامن ارتاينا خفض السن الي 16

وزير الداخلية :الانسان في سن 18 سنة يفتح بينا ونسعي ان تنزل سن الانتخاب الي 18 عامت، لكن جرائم المخدرات كلها في عمر 17 سنة ..لدينا حالة اب اتي وزارة الداخلية يترجي ان تمنع ابنه من السفر للانضمام الي داعش لان لديه معلومات بان ابنه سيسافر للانضمام الي داعش واخبرناه ان يكتب الينا كتابا رسميا بذلك .

يوسف الزلزلة :اذا كانت القضية مرتبطة بامن الكويت فانا اسحب تعديلي وليحدد السن ب16 عاما كما جاء في القانون ..وزير الداخلية هو الشخص الوحيد المعني بتحديد السن نظرا للظروف التي تمر بها المنطقة

جمال العمر:مبررات وزيرة الشؤون ووزير الداخلية لخفض السن الي 16 سنة للحدث اعتقد انها ليست كافية ..نحن نخلق من هذه الفئة مجرمي المستقبل وليس هناك مبرر لخفض السن حتي تتشدد في العقوبة..امام حالة او اثنين او مائة حالة نحول الحدث الي مجرم في المستقبل، من خلال احتكاكه في السجن بالمجرمين وخاصة تجار المخدرات .

المجلس يرفض التعديل على ان يكون سن الحدث 18 عاما ويبقي السن ب16 عاما كما ورد في مشروع القانون

عبد الله المعيوف :واضح ان هناك لبسا في الامور لدي الاخوان في اللجنة التشريعية والقانونية لذلك لترفع الجلسة للصلاة حتي يرتبوا اوراقهم

الغانم :ترفع الجلسة للصلاة ربع ساعة

استانف الرئيس الغانم عقد الجلسة

يتم عرض مواد قانون الاحداث حاليا ماد مادة

المجلس يوافق علي ان يعتد في تحديد سن الحدث بشهادة الميلاد الاصلية او باي مستند رسمي شخصي اخر وللمحكمة ان تامر باحالة الحدث للجهة الطبية المختصة لتقدير السن علي ان يحسب السن بالتاريخ الميلادي

مجلس الامة يوافق علي المناولة الاولي لقانون الاحداث

حضور 47 موافقة 38 عدم موافقة 7 امتناع 2 هما

احمد لاري وخليل عبد الله

يوسف الزلزلة :ماذا تقدم وزارة الاوقاف للشباب؟.. صفر لا شي ايضا مكتب الانماء الاجتماعي يفترض ان يكون دوره من افضل الادوار ..لكن للاسف لم يعط دوره كما ينبغي فنحن لسنا في حاجة الي قانون الاحداث فقط وانما نحتاج الي قيام مؤسسات الدولة بدورها الفاعل بالمجتمع

نبيل الفضل :ابارك للكويت اقرار قانون الاحداث والذي يبين تقدم وتطور قوانين الكويت

عبد الحميد دشتي :انا مستاء من النواب الذين عارضوا هذا القانون فالوضع المعمول فيه بقانون الاحداث امني بحت والحكومة راعت ما صادقت عليه من الاتفاقيات الدولية..

ياريت يشوف من عارض هذا القانون سمو ما ورد فيه من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث والشرطة الخاصة بهم ودار الملاحظة والمؤسسات العقابية ودار الضيافة

فيصل الدويسان :اعتراضنا الحقيقي علي ما جاء في تحديد سن الحدث ولكن هل الحكومة مستعدة لتبرير وجهة نظرها في المحافل الدولية ؟؟..اري ان بعض النواب يتبارون في الدفاع عن الحكومة وكانهم ملكيون اكثر من الملك ..كان ينبغي ان تعترف الحكومة بانها قصرت فيما سبق حتي وصل النشئ لما هو عليه..حاليا القبيلة والطائفة تتدخل في استغلال النشئ بعد ان ضعف دور المدرسة

الرئيس الغانم يخاطب النائب فيصل الدويسان: هل راضي اخ فيصل (وذلك عقب اعطائه فرصة للحديث) ويرد الدويسان :مادمت انت علي راس هذا المجلس الاخ الرئيس فان الشعب الكويتي كله راضي باذن الله .

وزيرة الشؤون :اشكر كل من ساهم باتجاح هذا المشروع واتقدم بالشكر لرئاسة المجلس علي حسن ادارة الجلسات التي ادت لاقرار هذه التشريعات ،واتعهد باننا سنسرع في اقرار اللائحة التنفيذية لهذا القانون المجلس يوافق علي اعادة تقرير اعادة التقرير التاسع عشر للجنة الشؤون الخارجية والخاص بقانون بشان انشاء قلادة قائد الانسانية لمزيد من الدراسة وذلك بعد طلب رئيس اللجنة النائب كامل العوضي .

ينتقل المجلس الي مناقشة تقرير لجنة التحقيق في شان شركة ادفانتج

الغانم :ترفع الجلسة الي يوم 1 ديسمبر

الحريص متحدثا

.. والعمر

حماد يدلي بدلوه